

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد له والصلاة والسلام على رسول الله

المؤتمر السنوي الخامس  
صناعة التنمية: الواقع الرؤى والتجارب التنموية.  
الإشكالية - الأهداف - البرنامج.  
كوالالمبور أيام 22/21/20 أغسطس 2019  
فندق إستانا/ ISTANA/ بكوالالمبور - ماليزيا

**مقدمة:**

لقد بنى منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة مسارا علميا منسجما ومتكاملا منذ تأسيسه، عبر مقاربات علمية وإشكاليات بحثية تتعلق بواقع الأمة ومتطلبات نهوضها الحضاري فدرس في مؤتمر الأول في كوالالمبور سنة 2014 موضوع **الدولة المدنية** كمدخل مهم لإقامة الدولة العصرية الناجحة التي تقوم على أساس العقد الاجتماعي وتحفظ كرامة الإنسان وحرية وتحقق احتياجاته، وتسعى إلى تحقيق العدالة بين المواطنين، وقد تناول المؤتمر تدقيق مفهوم الدولة المدنية في ضوء النقاشات التي واكبت الثورات العربية، ومدى ملاءمة النموذج التاريخي الغربي مع المرجعية الحضارية للأمة وتاريخها.

ثم تناول المؤتمر الثاني: **"دور الحريات والديمقراطية في تحقيق الأمن والاستقرار"**، في ماليزيا سنة 2015، ضمن سياقات الآثار والتطورات التي أنتجتها الثورات المضادة لإرادة الشعوب في العالم العربي، وقام هذا المؤتمر الثاني بدراسة ملامح التجارب الناجحة التي حققت الاستقرار والتنمية بسبب توفر الحريات والديمقراطية، كتجربتي ماليزيا وتركيا. غير أن النقاشات الثرية في المؤتمر الثاني بكوالالمبور بينت أن ثمة شرطا ضروريا يقف بين تجسيد الحكم الديمقراطي وضمان الحريات وتحقيق الاستقرار والتنمية هو شرط صلاح الحكم ورشده.

تبعاً لهذه النقاشات درس المؤتمر الثالث في السودان سنة 2016 موضوع **"الحكم الراشد وأثره في النهوض الحضاري"** بدءاً بالتحديد المفاهيمي للحكم الراشد ومعايير، ثم أصول ومرجعيات الحكم الراشد في تراثنا الإسلامي، وأثره في إدارة الشأن الاقتصادي والتنموي وفي تمكين المنظمات غير الحكومية ومختلف مؤسسات

المجتمع المدني في تحقيق النهوض الحضاري وقدرته على التحكم في الوسائل التكنولوجية الحديثة والمحافظة على البيئة والمحيط .

وبعدما أكد المؤتمر الرابع أهمية الحكم الراشد وأولوية إحلاله باعتباره مطلباً عاجلاً وضرورياً لتحقيق التطور والازدهار والاستقرار في ظل الحريات والديموقراطية، صار سؤال البحث يتعلق بمسارات وسبل إحلال الحكم الراشد من خلال تحقيق الانتقال السلس من حالة الهيمنة والاستبداد إلى الديمقراطية والحريات. وقد أكدت أهمية هذا الأمر تجربة الربيع العربي والردة الكبرى التي وقعت على الحريات المكتسبة، مما أظهر أن قضية الانتقال الديمقراطي قضية مهمة ودقيقة وشائكة تقتضي دراسة جادة، وتتطلب التحليل المعمق لمختلف المتغيرات والسياقات المتباينة التي تعيشها الشعوب في مسيرتها نحو الديمقراطية والتنمية، ودراسة مختلف تجارب الأمم التي أفلحت في تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي ضمن مسيرتها نحو تحقيق مطالب شعوبها. وللبحث في هذه الإشكالية انعقد المؤتمر الرابع لمنتدى كوالالمبور باسطنبول في منتصف أبريل 2018 ففتح النقاش واسعا أمام الباحثين والأكاديميين عبر محاضراته وأوراشه حول إشكاليتين مركزيتين: أولهما تتعلق بآليات ومسارات التغيير النظرية التي يمكنها أن تحقق تحولا حقيقيا لصالح الشعوب، والثانية اهتمت بسبل تدبير مرحلة الانتقال الديمقراطي ضمن تدافع القوى المتنوعة والمختلفة ذات الصلة، وتم في سياق ذلك دراسة تجارب الانتقال المتنوعة في العالم.

وبعد هذه المسيرة الدراسية في مؤتمرات منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة التي كللت بإعلان عالمي لكل موضوع في كل سنة ترجم لعدة لغات، ارتأى المنتدى أن يغوص في **المؤتمر الخامس** الذي سينعقد في أيام 22/21/20 أغسطس 2019 بماليزيا تحت رعاية معالي رئيس الوزراء ورئيس المنتدى د. محاضر بن محمد في تفاصيل الموضوع الذي من أجله يكون الحكم الراشد للدولة المدنية العصرية عبر مسيرة ديمقراطية ناجحة توفر التنمية والاستقرار وهو موضوع **التنمية ذاته: تحدياته ونظرياته وفواعله وتجاربه** .

## الإشكالية

لقد أصبح موضوع **التنمية** الموضوع الأكثر أهمية في الساحة الدولية وعلى مستوى كل بلد من بلدان العالم، تعقد بشأنه المؤتمرات الدولية والإقليمية، ولا يتوقف تنظيم الندوات والملتقيات الحكومية والمجتمعية بشأنه في كل قطر، وأصبحت أخبار تطورات التنمية بكل أصنافها من الأخبار الأكثر تداولاً في الوكالات والقنوات الإعلامية العامة والمتخصصة وفي المراكز البحثية الحكومية وغير الحكومية، بل لم يصبح شيء يهم سكان العالم كاهتمامهم بمصير التنمية، إذ أضحت مطالب **التنمية** هي المطالب الأكثر إلحاحاً لدى الشعوب تعبر عنها نقاباتهم ومنظماتهم غير الحكومية المتنوعة ومراكزهم العلمية والبحثية وأحزابهم السياسية، ومن دلائل ارتفاع

مستوى الاهتمام بالتنمية تغير هويات كثير من الأحزاب التي تسمت مؤخرا بأسماء لها دلالات تنموية، وتحالف قوى وطنية ودولية مختلفة ثقافيا ومتباعدة جغرافيا من أجل الكفاح الإقليمي والدولي ضد معوقات التنمية ولضمان حق الشعوب في التنمية وفرض ذلك في القانون الدولي والسياسة الدولية والبرامج الحكومية. لقد صُنفت الدول منذ الحرب العالمية الثانية على أساس واقعها التنموي وتوجهاتها الاقتصادية، بين عالم أول متطور رأسمالي، وعالم ثان أقل تطورا يتبع النهج الشيوعي الاشتراكي، وعالم ثالث متخلف مستغل من غيره، ثم تطور التصنيف إلى بلدان متطورة بغض النظر عن توجهاتها الاقتصادية، وبلدان يطلق عليها تادبا اسم دول نامية أو في طريق النمو، بقيت متخلفة لم تحقق أي نتيجة في مجال التنمية، ثم استقر التصنيف على أساس التنمية بين دول الشمال الأكثر ازدهارا وتطورا ودول الجنوب المتفاوتة في التخلف والفقر وعدم القدرة على تحقيق التنمية والنهضة.

أخفقت الدول النامية، التي كان جلها يرزخ تحت الاستعمار قبل ستينيات القرن الماضي، في تحقيق طموحاتها الوطنية في التنمية في فترة السبعينيات التي كانت ذهبية بالنسبة للعالم الرأسمالي الغربي، ثم جاء عقد الثمانينيات بتحولاته السياسية والاقتصادية الكبرى فأغرق الدول النامية في مزيد من الفقر والضياع، سوى بعض التجارب الناجحة التي أصبحت نموذجا ومحل دراسة في سبل الخروج من التخلف. وقد كانت نهاية العقد الثاني من الثمانينيات دراماتيكية من حيث التنمية بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي لم يثبت أمامه الاتحاد السوفياتي فأدى إلى تفكيكه وبداية تحول العالم بأسره إلى النموذج الرأسمالي، وإلى ضياع القدرات التفاوضية للبلدان النامية أمام الضغوطات الدولية لتقليص دور القطاع العام في العملية التنموية وتحرير اقتصاداتها من كافة أشكال القيود على التجارة وحركة رؤوس الأموال وفتح أسواقها للمنافسة الخارجية، ومواردها الطبيعية للشركات متعددة الجنسيات. استطاعت الدول الغنية في الشمال بسط هيمنتها على العالم بأسره، في إطار اتحاداتها الإقليمية القوية، وباستعمال هيمنتها على المنظمات الدولية أو بنفوذها القطري المباشر في دول الجنوب الضعيفة من خلال الشركات العابرة للقرات والاتفاقيات الثنائية المجحفة المفقدة للسيادة مع دول ينخرها الفساد.

لقد استطاع التوجه الرأسمالي المادي أن يصبح هو الاقتصاد المهيمن الوحيد كخيار واحد للعالم انتهجته حتى الدول الكبرى التي كانت تمثل أقطاب الشيوعية كروسيا والصين. وقد أدت هذه الهيمنة التي تعتمد على المنافسة على الأسواق والموارد الطبيعية والممرات والمسالك الجغرافية وفق منطق الأقوى إلى اختلالات كبيرة لوضعية الإنسان والبيئة في هذا الكون، حيث تركزت الثروة عند عدد قليل من سكان العالم في الشمال على حساب أغلبية السكان في الجنوب، وأضحى البلاد الغنية التي تضم أقل من خمس العالم تحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تغرق في البؤس والتخلف أكثر فأكثر تمثل ثلثي سكان العالم ولا يزيد نصيبها عن سبع الدخل العالمي. بل إن ثروة العالم أصبحت تتركز في أيدي أفراد تحولوا لوحدهم إلى قوى ما فوق دولية تتجاوز مقدرات الحكومات، وفي هذا الصدد تؤكد المنظمة غير الحكومية "أوكسفام" أن الثروات الأكثر غنى زادت بين

2010 و 2015 بـ 44 % وأصبح 26 ملياردير في العالم يملكون ما يملكه نصف سكان العالم سنة 2018، و ثروات هؤلاء تزيد كل السنة بـ 2.5 مليار دولار ، في حين أنّ ثروات النصف الأفقر في العالم تراجعت بـ 11 % وأصبح 3.5 مليار من سكان العالم يعيشون بأقل من 5.50 دولار يوميا وفق ما أعلنه البنك الدولي، وفي المحصلة أصبح 1 % من سكان العالم يملكون نصف ثروة العالم والنصف الآخر يتقاسمه 99% ، وفق تقرير أوكسفام في تجمع دافوس سنة 2019. وبالرغم من أنّ الحكومات لا تفرض الضرائب المناسبة على هؤلاء الأغنياء فإنهم يمعنون في التهرب الجبائي (7600 مليار دولار في بعض الدول) باللجوء إلى الجنّات الضريبية التي تمثلها بعض الدول الفاسدة بتواطؤ مكشوف من الدول الغنية، مما جعل 10 % الأكثر فقرا يدفعون حجما ضريبيا أكبر نسبيا حسب مداخيلهم مما يدفعه مجمل أغنياء العالم حسب مداخيلهم، وقد تسببت هذه الاختلالات في صراعات دولية وحروب مباشرة وبالوكالة، تقليدية أو باستعمال الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات، حتى بات الأمن العالمي في خطر حقيقي وانتهكت حقوق الإنسان كما لم يحدث من قبل. وفي هذا السياق حلت الأزمة الاقتصادية العالمية في 2007 – 2008 فبينت محدودية النظام الرأسمالي وأضحى سؤال التنمية يطرح من جديد على كل سكان المعمورة للبحث عن نماذج ناجحة أكثر عدلا وأكثر إنسانية.

إنّ من أسباب الاختلالات المشار إليها حرص الأنماط التنموية السائدة على الجانب الكمي فحسب لتحقيق النمو الاقتصادي المتعلق بالإنتاجية في السوق وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على غناء الدول وتفاوتها في الثروة، مما نقل الفروق الاجتماعية بين السكان داخل الدول المتقدمة نفسها التي انتقلت إليها التوترات الاجتماعية وصعود التيارات السياسية المتطرفة بدافع من الحرمان والشعور بالظلم والخوف من المستقبل. وأمام هذا الإخفاق الكبير في تحقيق العدالة الاجتماعية برز مفهوم التنمية الاقتصادية التي لا يكون النمو الاقتصادي إلا جزء منها، والتي تؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة والتوزيع العادل للثروة من خلال التغيرات الكمية والنوعية في الحياة الاقتصادية من خلال إدارة راشدة لمختلف الموارد الطبيعية والبشرية وتحريك منسجم ومنسق وتشاركي ومستدام لمختلف الفواعل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعرفية والثقافية في منطقة معينة تؤدي إلى تحسين الأوضاع التعليمية والصحية والثقافية وعلى مستوى رأس المال البشري والبنى التحتية والأوضاع الأمنية والتنافس الإقليمي والدولي.

إنّ أمام البشرية تحديين كبيرين لتحقيق التوازن المنشود:

- 1- أوله مراجعة الدول المتقدمة مقارباتها الاقتصادية والأمنية بما يحقق لها دوام الرقي ويحفظ أمنها وأمن المعمورة كلها من خلال نظام اقتصادي جديد أكثر عدلا وأكثر إنسانية، وأكثر حفاظا للبيئة والمحيط.
- 2- وأما التحدي الثاني فهو أن تتكفل الدول الفقيرة بنفسها فتكسب رهان التنمية لتلتحق بركب الدول المتطورة، وهي عملية ممكنة نجحت فيها بعض الدول التي كانت في طريق النمو في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي مثل ماليزيا وتركيا وإندونيسيا وسنغافورا وفيتنام والبرازيل واثيوبيا وغيرها. مع التذكير بأنّ

عملية التنمية تتطلب تجديدا وإصلاحات كبيرة على المستوى الثقافي والسياسي والإداري والمشاركة المجتمعية والقدرة على مواجهة الضغوطات الإقليمية والدولية .

ولدراسة كل هذه المعطيات ارتأى منتدى كوالالمبور أن يخصص مؤتمره الخامس الذي سيعقد في ماليزيا أيام 22/21/20 أغسطس تحت رعاية معالي رئيس الوزراء الدكتور محاضر بن محمد لدراسة إشكاليات التنمية من مختلف الأوجه المذكورة أعلاه لدراسة الإشكالية التالية: ما هي الرؤى التنموية المناسبة التي تضمن نجاحا حقيقيا ودائما يوفر الرقي والازدهار والعدالة لسكان العالم؟

وتحت هذه الإشكالية الأساسية تدرج أسئلة عديدة تجيب عنها مختلف محاضرات وورشات المؤتمر، منها:

- كيف نقيم الرؤى التنموية السائدة في العالم؟ وما هو أثرها على الإنسان والبيئة؟ ما هي أسباب الفقر والفروق الاجتماعية في العالم؟ هل وصلت النظرية الرأسمالية المادية إلى نهايتها بعد الأزمات الأخيرة التي لم تخرج منها؟ هل من بديل للنظريات التنموية السائدة؟ هل ثمة تجارب بديلة ناجحة؟

- لماذا ظلت أغلب دول الجنوب متخلفة؟ ما هي مسؤولية حكامها وشعوبها؟ ما هي الأسباب الداخلية الرئيسية لفشلها؟ ما هي مسؤولية النظام الاقتصادي العالمي؟ لماذا بعض دول الجنوب حققت نجاحا في معركة التنمية؟ ما هي هذه الدول؟ ما هي تجاربها؟ ما هي خصائصها؟ ما هي الملامح الأبرز في سبب نجاحها؟

- ما هو دور الدولة ومؤسساتها في تحقيق التنمية في دول الجنوب للخروج من الفقر والتخلف؟ كيف تصبح الحكومات تتميز بقدرتها على التحسين النوعي والكمي لثروة بلدانها؟ كيف السبيل لتطوير الظروف المعيشية والتوزيع العادل للثروة بين السكان؟ كيف يتحول النجاح في تحقيق التنمية إلى شرعية سياسية للحكام ترفع مصداقيتهم عند مواطنيهم؟

- ما هو دور المجتمع المدني ومختلف الفواعل الاجتماعية في دعم وتيرة التنمية؟ وكيف يمكنها أن تتطور لتصبح قوى مشاركة في بلورة الرؤى وتحديد الاحتياجات والوصول إلى مستوى التشاركية المناسب؟

- ما هي مسؤولية الأحزاب السياسية؟ وكيف يصبح التنافس بينها على أساس البرامج التنموية ورفع الكفاءة الإدارية والعلمية والمهارية بين أفرادها؟ ما هو السبيل ليتوقف الصراع بينها في غير اختصاصها على حساب التنمية والديمقراطية وتطوير بلدانها؟

- ما هو دور المجتمع الدولي في محاربة الفقر في العالم وتقليص الفروق المعيشية بين سكانه؟ كيف السبيل لوقف الجشع الرأسمالي وسيطرة الأقوياء على خيرات الفقراء؟ هل يمكن صياغة عالم جديد مختلف يقوم على أساس العدالة والأبعاد الإنسانية وكرامة الإنسان؟

## أهداف المؤتمر:

- تثبيت مسار الدراسات النظرية والواقعية لواقع العالم والأمة وتحقيق النهضة المنشودة.
- توفير فرص الالتقاء والحوار والنقاش بين العلماء والمفكرين والقادة والنشطاء وأصحاب التجارب الناجحة.
- تثمين جهود الباحثين المتعاملين مع منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة وتكريم الناجحين في جائزة محاضر بن محمد للفكر والحضارة.
- توفير فرص التقاء القادة والمفكرين والناشطين مع صانع النهضة الماليزية ورئيس المنتدى معالي دكتور محاضر بن محمد والاستفادة منه ومن تجربته.
- اطلاع الشركاء في المؤتمر عن كئيب عن التجربة الماليزية الفذة وكيف استطاع الدكتور محاضر تصحيح المسار برجوعه للحكم مرة أخرى.
- دراسة إشكالية المؤتمر الخامس والتعمق في دراسة الرؤى التنموية ومختلف فواعلها وتحدياتها.
- بلورة التوصيات المنبثقة من المحاضرات والمناقشات لإعداد الإعلان الخامس لمنتدى كوالالمبور للفكر والحضارة.